

وعليه عدم لزوم بيع الكحل والانتفاء بغيره بالاولى وكذا لو كان عينه مالاً  
 اشتريه بسكناءه ما لا يفي بمده ما يكفي للرجوع لا يلزمه خلاصته ولو كان له دار  
 لا يكتفي ما عليه بيعها كغيره لا يتقدمه حرمه في غير طهارته ويشترط تعلقها  
 بالرجوع وان احتكبت والا لاقى الاكراه مع الف وها في الوضوء ان كان في الرجوع  
 اهل بيته فله الرجوع ولو وقت له لزمه الرجوع وعملاً لا بد منه عطف على مسكنه  
 عام عطفاً اذا المسكن لا بد منه وعكسه عطف على بقية دوائره اما  
 وعالته على ما لا بد منه وقال مالك يجب اولاً من شرطه اليه بواسطة  
 القدرة على المسكن وثاناً عليه الصلاة والسلام في الاستطاعة بالزاد والرجوع  
 منطلق الرجوع بهما والخلاف من عدم الكعبه واما اهل بيته ومن  
 وما هو له اذا قدر على المسكن فعليه الرجوع انما كان ذلك في الرجوع من طريق  
 ولو بالرسوة على ما حققه اكثر من وسائط اخر الكتاب ان قتال بعض  
 الحاج عذروا وما يوجد في الطرف من الكسب والخمارة عذر تولا  
 والمعتد لا يتبعه ويجوز عليه الفتيان في الفاضل لا بد منه  
 القدرة على الكسب ونحوه من الكسب الطراد الذي هو حرم او زوج فان  
 لم يتجدد ما قبله عليه ان يتزوج من غيرها ولو ان تزوج لامرأة  
 والحتم المنكح كالمراة فلا يمانر فلا يجوز اسباها واما جوار الرجوع  
 للمهاجر هو الى سورة بلا حرم فلا بد من سفر الاما لا يقصد ان  
 سكا فامعنا بالرجوع خوفاً من الغشقة حتى لو جرتا ما من الكسب  
 المسكين وصح على الفراق في قوله ما به كانت واما الصفره التي  
 لم يبيع حيا للهوه فلها ان تخرج بلا حرم فان بلغت حوط ولينها  
 منه الا بحرم قوله وقال ان يزوجها لان الامن يحصل لهن ولما تولى  
 عليه الصلاة والسلام انما في امرأة فلا بد ايام الايام الرجوع او حرم  
 قوله خلافاً لما في قوله في حرمها لغرضه في حرمها ولما ان  
 حقه انما يظهر في النقل لانه الوضوء ابن ذلك قوله وتصاهره بشمل

بنت

بنت موطوءة من الزنا حيث يكون محرماً لها فهو شرط فيه ان يكون  
 ما حرمها في ينفج ان تغيب بقية الشرطية الزوج ايضا اذا فرق سر قوله  
 فلو احرم صبي او حرم عنه ابو صاهر محرماً وينبغي ان يحرمه قبله ويبيده  
 اذا اراد ان يسووطه وان احرمه عنده مع عقده صحيح ثم عذره اولى  
 ثم صلبه الصبي بعين قبل الوقوف بعرفته ثم يذكره النفا بقوله فنفق  
 له يحرمه فرضه لانه انفق لاد النفل ولا ينقلب للفرق فان قلت الاخرام  
 شرط ينبغي ان يحرمه العوض با حرام النفل لعيب نكاحه بل في السرم  
 بان شرطه الركن من حيث انك ان تصاد الا ابيه نكح له وها من  
 حجة الاسلام لان احرامه غير لازم لعدم اهليته خلاف العسر والسرور  
 فاستدلوا بان اي مكان الاحرام ان يجوز من المكاتب لما ثبت الزمان  
 والمكان من العلاقة وهي مؤلف النفل من كل منهما والعزيمه في ذلك الاضطرار  
 منه بما هو مكان كما استعمل المكاتب في قوله هناك استعمل المومنات  
 قوله والخليفة بغير الماهلة وبالفاسية باليوم ابيار على تزعمت انه قال  
 الحسية نعمها هو كذب محرم قوله عرقه كسب من كسب قوله وحظه بغير  
 العمة وسكون المهلة موضع قريب من رابع والعلوم سرها به وليس كذلك  
 من ذلك لان اهل محف اهلها اي اسما صلح نكح قوله لاهل انام وصر  
 وقدر يقع القاف وسكون الراجيل سطل على عرفات وغلط الجوهري  
 في قوله ان يزوج المراد قوله ان او شيا يزوج اليه انتيب لان المحرم اسم  
 يتب له سبب لهما اوس القريين في قوله ولما سرها فان كان في سر  
 او جوا لا يبراهد منها عليه ان يحرم اذا اذاب ارضها ويون بالاجتهاد فان لم يكن  
 محسباً في فعل رجلين من مكة فخرج من مريم بنت فاحرامه من الاول  
 انقلوا ارضه ان النان لاسي عليه على الذهب برهان قوله ومع قدره  
 عليه بل هو الافضل ان في اشهر الحج وامن على نفسه وتقدمه على اشهر الحج محرمه

عقير